

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

السنة الثالثة ليسانس إدارة مالية

مقياس: الادارة المالية

الأستاذ: قدام جمال

الفصل الثاني : التحليل التوازن المالي من منظور سيولة-استحقاق"

التحليل المالي باستعمال المؤشرات والنسب المالية"

1- التوازن المالي للميزانية:

تكون البنية المالية في حالة توازن مالي إذا تم تمويل الأصول غير الجارية للمؤسسة بالموارد المالية الدائمة، وتم تمويل أصولها الجارية باستعمال الخصوم الجارية. وبعبارة أخرى يجب أن يتحقق التوازن بين سيولة الأصول واستحقاق الخصوم، أي يجب أن تكون:

$$\text{الأصول الغير جارية} = \text{الأموال الدائمة}^*$$

$$\text{الأصول الجارية} = \text{الخصوم الجارية}$$

وتعرف هذه القاعدة بقاعدة التوازن الأدنى.

إلا أن هذه القاعدة قد تشوبها بعض لعيوب التي قد تجعل من الخصوم الجارية أكبر من الأصول الجارية، لذلك وجب على المؤسسة اخذ احتياطاتها من اجل تفادي أي مشكل في التسديد، من خلال زيادة حجم الأصول الجارية عن الخصوم الجارية وهذا يعني الاعتماد الجزئي على الأموال الدائمة في تمويل الأصول الجارية، وقد اصطلح على تسمية هذا الهامش بـ " رأس المال العامل".

2- التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية:

1-2- رأس المال العامل: Fonds de Roulement

أ- تعريف رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل من أهم أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي في تاريخ معين. ويمكن تعريفه بأنه ذلك الجزء من الموارد الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول الغير جارية.

ب- حساب رأس المال العامل:

* الأموال الدائمة= الأموال الخاصة + الخصوم الغير جارية

يحسب رأس المال العامل من خلال منظورين هما اعلي الميزانية وأسفل الميزانية؛ أما من أعلى الميزانية فيحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الغير جارية}$$

وأما من أسفل الميزانية فيحسب:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

ج- أنواع رأس المال العامل:

يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع هي:

-رأس المال العامل الإجمالي: وهو عبارة عن مجموع الأصول الجارية، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول الجارية}$$

-رأس المال العامل الصافي: وهو ما تم شرحه مسبقا وبيننا كيفية حسابه.

-رأس المال العامل الخاص: وهو ذلك الجزء من الأموال الخاصة الموجه لتمويل الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول الغير جارية. ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الغير جارية}$$

-رأس المال العامل الأجنبي: هو عبارة عن مجموع الخصوم الغير جارية، أي مجموع الموارد الدائمة الأجنبية (الديون الطويلة والمتوسطة الأجل). ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الصافي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{الخصوم الغير جارية} (\text{الديون الطويلة والمتوسطة الأجل})$$

2-2- الاحتياجات في رأس المال العامل: Les Besoins en Fonds de Roulement

يقيس هذا المؤشر قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الجارية (ما عدى أصول الخزينة) بالاعتماد على الخصوم الجارية (ما عدى خصوم الخصوم). ويتولد الاحتياج في رأس المال العامل عندما لا تستطيع المؤسسة تغطية أصولها الجارية باستعمال خصومها الجارية. ويمكن حساب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{الاحتياجات في رأس المال العامل} = (\text{الأصول الجارية} - \text{أصول الخزينة}) - (\text{الخصوم الجارية} - \text{خصوم الخزينة})$$

وقد تم استبعاد الخزينة من الاحتياجات لأن أصول الخزينة لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما تم استبعاد خصوم الخزينة لأنها ديون قصيرة جدا وبالتالي لا تدخل ضمن موارد الدورة.

2-3- الخزينة الصافية: La Trésorerie Net

هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة التي تستطيع استخدامها فوراً. وتكون الخزينة الصافية موجبة عندما تستطيع المؤسسة تمويل الاحتياجات في رأس المال لعامل من خلال رأس المال العامل الصافي مع تحقيق فائض، هذا الأخير يوجه للخزينة الصافية. وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة. ويمكن حساب الخزينة الصافية بطريقتين :

الخزينة الصافية = أصول الخزينة - خصوم الخزينة

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي - الاحتياجات في رأس المال العامل

وعموما يتحقق التوازن المالي إذا تحققت الشروط التالية:

- رأس المال العامل الصافي موجب؛

- رأس المال العامل الصافي قادر على تغطية الاحتياجات في رأس المال العامل؛

- الخزينة الصافية موجبة.

3- التحليل المالي بواسطة النسب المالية:

تسمح المقارنة بين مجاميع الميزانية (جدول حسابات النتائج) بحساب النسب المالية، وعليه النسب المالية هي علاقات رياضية بين مجاميع محاسبية تهدف لتحليل الوضعيات المالية للمؤسسة (السيولة، النشاط، الهيكل المالي، المردودية...).

كما تسمح المقارنة بين المجاميع المحاسبية بدراسة نقدية لوضعية المؤسسة، مع دراسة تطور هذه النسب خلال مجموعة من السنوات لمعرفة الاتجاه (التطور) العام للوضعية المالية للمؤسسة وكذا اختياراتها. كما يمكن مقارنتها بالنسب المالية للمؤسسات المنافسة أو النسب المثلى للقطاع بالإضافة إلى نسب مالية تضعها المؤسسة كأهداف.

3-1- أنواع النسب المالية:

تشمل النسب المالية جوانب متعددة من نشاط المؤسسة منها السيولة، النشاط، بالإضافة إلى الهيكل المالية (المديونية).

أ-نسب السيولة:

ويقاس هذا النوع من النسب المالية خزينة المؤسسة، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتقاس سيولة المؤسسة بالنسب التالية:

- نسبة السيولة العامة : وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الخصوم الجارية باستعمال رأس المال العامل الإجمالي.

- نسبة السيولة المخفضة: وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة المخفضة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ما عليها من التزامات جارية من خلال أصولها الجارية بعد استبعاد

المخزونات نظرا لضعف سيولتها فهي تحتاج إلى مدة أطول لتتحول إلى سيولة.

-نسبة السيولة الجاهزة: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{أصول الخزينة}}{\text{خصوم الجارية}}$$

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستعمالها أموال لخزينة المتاحة.

ب- نسب النشاط:

تقيس هذه النسب كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها وخاصة أصول الاستغلال. وتتمثل هذه النسب في:

- مهلة تحصيل الزبائن (دوران الزبائن): وتحسب كما يلي:

$$\text{مهلة تحصيل الزبائن (دوران الزبائن)} = \frac{\text{الزبائن + أوراق القبض}}{\text{المبيعات السنوية متضمنة الرسم}} \cdot 360$$

تقيس هذه النسبة متوسط المهلة التي تمنحها المؤسسة لزبائنهم من أجل تسديد ما عليهم من فواتير، وعليه كلما قصرة هذه المهلة كانت في مصلحة المؤسسة.

- مهلة تسديد الموردين (دوران الموردين): وتحسب كما يلي:

$$\text{مهلة تسديد الموردين (دوران الموردين)} = \frac{\text{الموردين + أوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية مع الرسم}} \cdot 360$$

تقيس هذه النسبة متوسط المهلة التي تمنح للمؤسسة من طرف مورديها من أجل تسديد ما عليها من فواتير المشتريات، وعليه كلما طالت هذه المهلة كانت في مصلحة المؤسسة.

- معدل دوران الأصول: تقاس هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{المبيعات السنوية خارج الرسم}}{\text{مجموع الاصول}}$$

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على خلق المبيعات من خلال مجموع أصولها.

- معدل دوران الأصول الغير جارية: تقاس هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الغير جارية} = \frac{\text{المبيعات السنوية خارج الرسم}}{\text{مجموع الاصول الغير جارية}}$$

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على خلق المبيعات من خلال أصولها الغير جارية.

- معدل دوران الأصول الجارية: وتقاس هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \frac{\text{المبيعات السنوية خارج الرسم}}{\text{مجموع الاصول الجارية}}$$

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على خلق المبيعات من خلال أصولها الجارية.

- نسبة التمويل الدائم: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الغير جارية}}$$

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الغير جارية من خلال الأموال الدائمة.

- **نسبة التمويل الخاص:** وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{جارية الغير الاصول}}$$

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الغير جارية من خلال الأموال الخاصة.

ج- نسب المديونية (الهيكل المالي):

تسمح هذه النسب بتقدير الخطر الذي يمكن أن تتحمله المؤسسة نتيجة استخدام الديون، وبصفة عامة تواجه المؤسسات التي لديها ديون كبيرة صعوبات أكبر في تحمل أزمة اقتصادية أو الحصول على المزيد من الديون. وتتمثل نسب الهيكل المالي فيما يلي:

- **نسبة الاستقلالية المالية:** وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{نسبة الاستقلالية المالية} &= \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \\ \text{نسبة الاستقلالية المالية} &= \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الاموال الدائمة}} \end{aligned}$$

تقيس هذه النسبة درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة اتجاه الدائنين، بحيث ترتفع استقلالية المؤسسة كلما ساهمت الأموال الخاصة بنسبة أكبر من الديون في الهيكل المالي (أو هيكل رأس المال) للمؤسسة.

- **نسبة المديونية:** وتحسب كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{نسبة المديونية} &= \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}} \\ \text{نسبة المديونية} &= \frac{\text{الخصوم الغير جارية}}{\text{مجموع الاموال الدائمة}} \end{aligned}$$

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الديون في الهيكل المالي للمؤسسة.

- **نسبة القدرة على التسديد:** وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة القدرة على التسديد} = \frac{\text{الخصوم الغير جارية}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$$

تقيس هذه النسبة عدد السنوات اللازمة للمؤسسة من اجل تسديد ما عليها من التزامات غير جارية باستعمال قدرتها على التمويل الذاتي.

- **نسبة تغطية المصاريف المالية:** وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية المصاريف المالية} = \frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{المبيعات السنوية خارج الرسم}}$$

تقيس قدرة المؤسسة على تغطية مصاريفها المالية (خاصة فوائد القروض) من خلال مبيعاتها السنوية الصافية.